اصبحت اقوى بكثير، بعد انعقاد دورة المجلس الوطني الاخيرة. ونفى وجود اية خلافات بين قادة الحركة حول اي موضوع. واضاف: «ان المؤسسات الفلسطينية ستبدأ اعمالها في مختلف الاتجاهات بروح جديدة، وان الحوار مع التحالف الديمقراطي لن ينقطع» (**السفير**، بيروت، ٥/١٢/١٩٨٤).

وقد طالبت الجبهة الديمقراطية بضرورة عقد مجلس وطني فلسطيني، توحيدي، يسبقه حوار فلسطيني شامل، وذلك في اعقاب اغتيال فهد القواسمي (**اذاعة الكتائب**، بيروت، ٣٠/١٢/١٩٨٤).

كما اعلن احمد عبد الرحمن، وهو متحدث صحافي باسم منظمة التحرير الفلسطينية، «ان زعماء فلسطينيين شكلوا لجنة خاصة بهدف التغلب على الخلافات مع المنشقين» **الشرق الاوسط**، لندن، ٣/١٢/١٩٨٤).

واكد خالد الحسن رفض فكرة الاقتراب من مصر والابتعاد عن سوريا وايمانه «بأن الخصوصية الدولية للقضية الفلسطينية تفرض علينا العمل لتحقيق التضامن العربي. اننا نقف مع، او ضد الموقف السياسي المصري، وفق متطلبات قضيتنا ومصلحتنا» (**فلسطين الثورة**، ١٥/١٢/١٩٨٤).

كما اوضح فاروق القدومي «أبو اللطف»، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، «ان المنظمة مصممة على رأب الصدع مع سوريا، واننا لن ندخر وسعا لاصلاح ذات البين مع سوريا الشقيقة». واضاف القدومي: «ان سوريا دولة من دول خط المواجهة في النضال ضد العدو الاسرائيلي، ومن ثم ينبغي ان تكون لنا علاقة وثيقة معها» (**العمل**، بيروت، ٢٢/١٢/١٩٨٤).

وبذات المعنى اعلن هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، «ان عودة العلاقات الطبيعية بين م.ت.ف. وسوريا ستنتظر حتى الربيع المقبل، لان سوريا لا تريد التفاهم معنا الان»، واضاف: «من نتائج دورة المجلس الوطني الاخيرة، ان الحوار من اجل الوحدة الوطنية سيكون مباشرا، وبلا وساطة، من الان فصاعدا، وان المقاتلين الفلسطينيين قد يلجأون الى تنفيذ الهجمات الانتحارية من اجل تحسين الجهود الدولية لحل القضية الفلسطينية» (**السفير**، بيروت، ٤/١٢/١٩٨٤).

واعلن ايليا خوري، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، انه سيزور سوريا قريبا على رأس وفد فلسطيني في مهمة مصالحة، مشددا على «ان الموقع المركزي لسوريا، في جبهة المواجهة مع اسرائيل، يجعلها حليفا طبيعيا للفلسطينيين» (**النهار**، بيروت، ١٩/١٢/١٩٨٤).

وبالرغم من حرص الشرعية الفلسطينية على استمرار الحوار وضرورة تصحيح العلاقات السورية ـ الفلسطينية، فان تصريحات الأطراف المتمردة والمنشقة لم تنقطع. ولم تقابل الدعوة التوحيدية للمجلس الوطني الا بالتحركات والتصريحات المعادية لهذا التوجه. وقد عبر عن ذلك كافة اطراف التحالف الوطني من جهة، وكذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من جهة اخرى، اضافة إلى خالد الفاهوم، الرئيس السابق للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي عزلته الدورة السابعة عشرة من رئاسة المجلس والذي اعلن، بعد وصوله الى الجماهيرية الليبية، «اننا جئنا للتشاور واتخاذ التدابير الكفيلة باحباط المحور الجديد، بين عمان ومصر وعرفات». وقد اتهم الفاهوم دورة المجلس الوطني في عمان بانها لا شرعية، مؤكداً ان هذا الاجتماع مزور لان النصاب لم يتحقق» (**النهار**، بيروت، ٩/١٢/١٩٨٤).

اغتيال فهد القواسمي

بعد شهر واحد، فقط، من انفضاض الدورة السابعة عشرة، اغتيل فهد القواسمي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي انتخبته هذه الدورة، قرب منزله في عمان، وذلك ظهر يوم ٢٩/١٢/١٩٨٤، عندما اطلق ارهابيان النار عليه مما ادى الى استشهاده.

وقد شجبت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الحادث، وجاء في بيانها «ان الذين نفذوا جريمة الاغتيال، والذين لن يفلتوا من يد العدالة، انما ارادوا بفعلتهم النكراء ما عجز العدو عن تحقيقه من ضرب القيادات والكوادر الرئيسية في العمل النضالي الفلسطيني، في اطار المؤامرة الكبرى الهادفة الى تصفية الثورة الفلسطينية، والقضية الفلسطينية». (**الشرق الاوسط**، لندن، ٣٠/١٢/١٩٨٤).

وقد شيع جثمان القواسمي بعد ظهر ٣١/١٢/١٩٨٤، في موكب تصدره رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، وشارك في التشييع، الذى بدأ من مسجد الجامعة الاردنية، ممثل الملك حسين رعد بن زيد، كبير الامناء، واحمد عبيدات، رئيس الوزراء الاردني، ورئيس مجلس النواب والاعيان، والوزراء، وعبد الحميد السايح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وحشد كبير قدر بحوالي خمسة الاف شخص (**السفير**، بيروت، ١/١/١٩٨٥).

وقد اتهم ياسر عرفات النظام السوري بتدبير عملية الأغتيال، وذكر في تصريح له «ان المرتزقة الذين قتلوا